موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لإتخاذ القرارات الاستثمارية

Reliability of the financial statements contained in the financial information to making investment decision

م.م. علي خلف كاطع الجبوري
الجامعة التقنية الجنوبية ـ المعهد التقني/ الناصرية
قسم التقنيات المحاسبية
E-mail: ali.khalaf83@stu.edu.iq

المستخلص:

أنّ المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالي للوحدات الاقتصادية تُعدّ من أهم المصادر التي يستند أليها المستثمرين في أتخاذ قراراتهم الاستثمارية وبالنتيجة فأنّ هذه المعلومات يجب أنّ تتمتع بخاصيتين رئيسيتين هما الموثوقية والمصداقية والتي يمكن عن طريقهما استقراء مستقبل الوحدة الاقتصادية واللذان يعدان من أهم الخصائص التي ركزت عليهما المعايير الدولية في أعداد القوائم المالية، فضلا عن الميزة الأهم وهي أيصال معلومات مكتملة وملائمة للمستثمرين في الوقت الملائم، إذ تطرق البحث إلى إمكانية قياس درجة موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، باستعمال المنهج القياسي المبنى على معادلات رياضية معتمدة توضح مدى إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات في أتخاذ القرارات الرشيدة، وهو ما تم التوصل أليه في نتائج البحث والذي أوصى بضرورة الاهتمام بأعداد القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات وفق معايير تضمن أتخاذ القرارات الاستثمارية وتحقيق الاهداف المرجوة منها.

الكلمات الدلالية: الموثوقية، القوائم المالية، القرارات الاستثمارية.

Abstract:

The accounting information included in financial statements of economic entities is one of the most important sources on which investors make their investment decisions and as a result, this information should have two special characteristics two main reliability and credibility, which can be all on their way to extrapolate the future of economic unity, which are among the most important characteristics that focused on them standards international in the preparation of financial statements, As well as the most important feature it delivers a complete and appropriate information to investors at the right time, as discussed research into the possibility of measuring the degree of reliability in the financial statements of the Iraqi economic entities listed on the Iraq Stock Exchange financial information, using mathematical equations certified demonstrates the reliability of the information in making wise decisions, which is what has been reached in the search results, which recommended that attention to numbers, financial statements and the information contained therein in accordance with the standards included making investment decisions and achieve their desired goals.

المبحث الأول

منهجية البحث وأبحاث سابقة

أن منهجية البحث تمثل خارطة طريق الباحث للوصول إلى إثبات فرضية بحثه وتحقيق الهدف منه وستشتمل على الآتي:

أولاً: منهجية البحث: سيتم استعمال المنهج القياسي في اثبات فرضية البحث، إذ تشتمل منهجية البحث على الآتي:

1. أهمية البحث: أنّ تقديم المعلومات الملية في القوائم المالية تكتسب أهمية كبرى في أتخاذ القرارات الاستثمارية لدى المستثمرين وبالنتيجة فأنّها يجب أنّ تتمتع بالموثوقية والمصداقية وأنّ تعبر عن المركز المالي الحقيق للوحدة الاقتصادية وأنّ تلك الأهمية ناتجه عن الآتي:
   أ. أنّ القرارات الاستثمارية تتخذ على أساس ما يرد من معلومات في القوائم المالية.
   ب. أنّ المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية تعكس طبيعة النشاط الاقتصادي للفترة الماضية.
   ج. إمكانية استقراء المستقبل الاقتصادي للوحدة الاقتصادية عن طريق قراءة المعلومات الواردة في القوائم المالية.
2. هدف البحث: أنّ الهدف الذي يسعى البحث لتحقيقه هو بيان مدى إمكانية قياس درجة الموثوقية والمصداقية للمعلومات المالية والاعتماد عليه لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
3. مشكلة البحث: أنّ المعلومات المالية تقدم من الادارة التي تُعدّها بما يلائم أهدافها ويحقق لها الاستمرارية في مهامها، وبالنتيجة فأنّ مستعملي تلك البيانات قد لا يمتلكون المعرفة التامة لاكتشاف مواطن الخلل في القوائم المالية المقدمة من قبل الادارة والتي يجب أنّ تقدم معلومات موثوقة وذات مصداقية لجميع الاطراف ذات العلاقة والتي يمكنها من أتخاذ القرارات الصحيحة وعليه فالبحث سيناقش المشاكل الآتية:
   أ. هل أنّ المعلومات الواردة في القوائم المالية صالحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية؟
   ب. هل يمكن اتخاذ القرارات بناءً على المعلومات الواردة في القوائم المالية؟
   ج. هل تتمتع المعلومات المالية المفصح عنها من الادارة بالموثوقية والمصداقية التي نصت عليها المعايير الدولية؟
4. فرضية البحث: يستند البحث على فرض رئيسي مبنى على : ((أنّ موثوقية ومصداقية المعلومات المالية تؤثر بشكل مباشر في القرارات الاستثمارية المتخذة من قبل المستثمرين التي تنعكس على قيمة الوحدة الاقتصادية)).
5. الحدود المكانية والزمانية للبحث: أنّ بيانات الدراسة ستشتمل على عينة من الوحدات الاقتصادية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة الواقعة بين عام 2011 – 2015.
6. هيكلية البحث: لإثبات فرض البحث وتحقيق أهدافه يعتمد الباحث الهيكل الآتي للبحث:

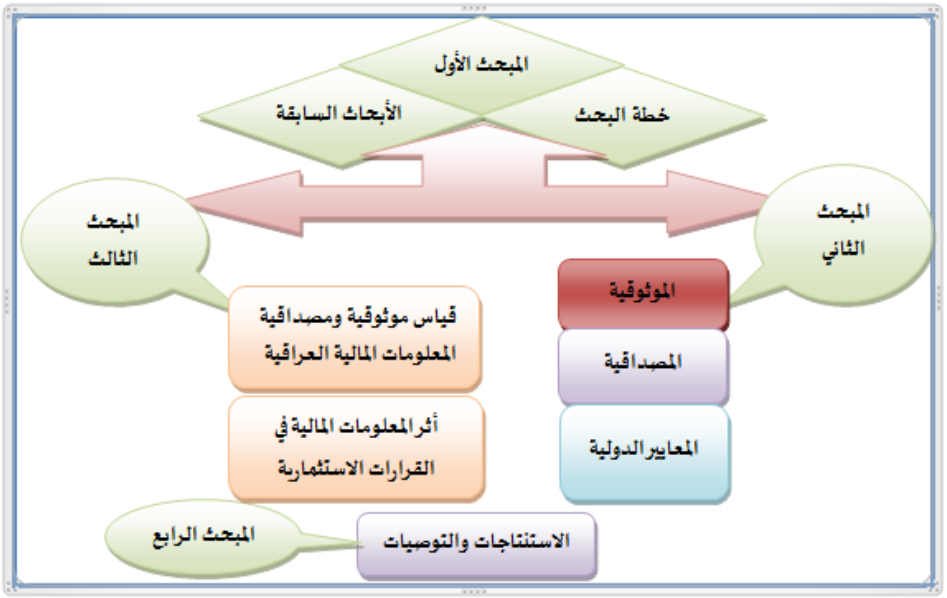

ثانياً: أبحاث سابقة

1. بحث (الجعارات:٢٠١٢): (خصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية) تطرق البحث إلى خصائص جودة المعلومات المالية من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB، إذ تُعدّ هذه الخصائص أحد أركان الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، وهي المشكلة التي يعاني منها الابلاغ المالي والتي يقترح البحث لحلها نموذج لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية تضمن تصنيف هذه الخصائص إلى صفة أساسية ترتكز على التمثيل الصادق والتي تعتبر في رأي الباحث أهم خاصية للمعلومات المالية، وأوصى البحث ضرورة أخذ الأخلاقيات بعين الاعتبار عند صياغة أي نموذج للصفات النوعية للمعلومات المحاسبية.

2. بحث (الزبيدي:2013): (اثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار) يهدف البحث الى معرفة اثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمارية وتوضيح مدى فهم المستثمرين للمعلومات المحاسبية وكفايتها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، بافتراض أنّ ثقافة المستثمر المحاسبية تختلف باختلاف مدى الاعتماد على القوائم المالية باتخاذ القرارات، أذا توصل البحث إلى ضرورة العمل على زيادة وعي المستثمرين الافراد بأهمية المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ويتم ذلك عن طريق تحسين جودة القوائم المالية المنشورة واتاحتها لجميع من هم بحاجة اليها.

3. بحث (Blessing & Onoja:2015): (THE ROLE OF FINANCIAL STATEMENTS ON INVESTMENT DECISION/ دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية) يبين البحث دور البيانات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية كما يتناول معايير أعداد القوائم المالية والممارسات ويتطرق إلى الانتقادات التي تعرضت لها وأنّ الهدف الرئيسي للقوائم تقديم معلومات مفيدة في أتخاذ القرارات أنطلاقاً من فرضية أنّ شفافية وموثوقية المعلومات الواردة فيها لديها تأثير كبير في اتخاذ قرار الاستثمار وعن طريق اختبار الفرضيات وباستعمال المنهج الوصفي توصل البحث إلى أنّ مسؤولية الإدارة تتمثل بتقديم معلومات شفافة

وموثوقة للمستثمرين، لذلك أوصى بأنّ تتخذ خطوات من المحاسبين في إعداد القوائم المالية تضمن التمثيل الصادق ولتجنب القرارات الاستثمارية الخاطئة التي يمكن أنّ تؤدي إلى فقدان الأموال والنزاعات المحتملة.

4. بحث (KYTHREOTIS:2014) MEASUREMENT OF FINANCIAL REPORTING QUALITY BASED ON IFRS CONCEPTUAL FRAMEWORK'S FUNDAMENTAL QUALITATIVE CHARACTERISTICS - قياس جودة القوائم المالية وفق المعايير الدولية) يبين البحث أنّ نوعية المعلومات المالية المفصح عنها يجب أنّ يتم ضوء الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (ISAB) مع التركيز على أثنين من تلك الخصائص هما (الأهمية والتمثيل الصدق) لما لهما من تأثير على القرارات المتخذة، وللقضاء على مشاكل الابلاغ المالي الناتج عن عدم الاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عن طريق بيان كيفية قياس درجة الملاءمة والموثوقية باستخدام منهج قياسي مكون من أربع نماذج رياضية تعتمد على الإنحدار، وهو ما توصل اليه الباحث من درجة الموثوقية مهمة جداً للاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ القرارات من قبل اصحاب المصالح.

المبحث الثاني

مفهوم موثوقية المعلومات المالية

The Concept of Reliability of Financial Information

تقدم القوائم المالية للوحدة الاقتصادية معلومات مالية مختلفة يمكن استعمالها لتقييم الأداء المالي، وأنّ العديد من الجهات ذات العلاقة والتي يمكن تسميتها (أصحاب المصالح) تهتم كثيراً بالقوائم المالية والتي تعكس الصورة المعبرة عن نتائج النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية كما يمكن عن طريقها توقع أو استشراق مستقبلها وسيتم تناول القوائم المالية بحسب الآتي:

أولاً: أهمية القوائم المالية The importance of financial statements : في كثير من الأحيان تكون القوائم المالية هي الفرصة الوحيدة التي تعطى للمستثمرين بناء استراتيجية الاستثمار ومدى قدرتها وقابليتها لتقييم الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرارية، أما ما يتعلق بالدائنين فهي توضح قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الديون، وكذلك تهتم الجهات الحكومية بالقوائم المالية لتحديد الضرائب المفروضة على الوحدة الاقتصادية وأهمية استمرارية النشاط الاقتصادي ومنع انهياره وتأثيرات ذلك على الاقتصاد القومي(Leauanae & Rasmussen,2002:1)، أما أهمية القوائم المالية للمساهمين فأنّهم يبنون قراراتهم في مواصلة حيازة أسهم الوحدة الاقتصادية أو بيعها، وكذلك إدارة الوحدة الاقتصادية فهي المسؤولة عن اتخاذ القرارات ووضع الخطط والسياسات المستقبلية وبالنتيجة فهي تحتاج دائما لتقييم أدائها وفاعلية عملها لتحقيق الاهداف التي وضعت في الفترة الماضية، ولما تقدم فأنّ القوائم المالية يجب أنّ تتمتع بالعديد من الصفات التي تعطيها الموثوقية والمصداقية وكما يأتي (www.accountingexplained.com):

1. الأهمية: أنّ تكون المعلومات مالية مناسبة لصنع القرارات المتخذة من قبل أصحاب المصالح.
2. المادية: أنّ يتم التركيز على المعلومات المالية التي من المتوقع أنّ تؤثر على قرارات المستخدمين.

3. القابلية للفهم: يجب أنّ تكون المعلومات مفهومة بسهولة لمستعملي المعلومات المالية وهذا يعني أنّ القوائم المالية يجب أنّ تقدم معلومات واضحة بغض النظر عن مستوى مستعمليها.

4. الملائمة: أنّ تكون المعلومات ذات صلة باحتياجات مستعمليها عندما تؤثر المعلومات على القرارات الاقتصادية بما في ذلك الإبلاغ عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة والتي يعتقد أنّ إخفائها أو أغفالها يؤثر على القرارات المتخذة.

5. الموثوقية: أنّ المعلومات المالية غير مضللة وأنّ تعكس جوهر الأحداث بما في ذلك التقديرات والشكوك حول صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ثانياً: القوائم المالية المعدة من قبل الوحدة الاقتصادية The Financial Statements prepared by the Economic Unity: أنّ طبيعة المعلومات المفصح عنها تختلف تبعاً لنشاط الوحدة الاقتصادية ولكن المعايير الدولية تتفق على أنّ هناك قوائم يجب أنّ تحتويها عملية الابلاغ المالي ومن أهمها تلك القوائم المالية هي (المعيار الدولي2004:563،1): -

أ. قائمة الدخل Income statement: هي قائمة تفصح عن نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية للفترة الماضية الهدف منها تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن النشاط التشغيلي كما توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ومن أهم خصائص قائمة الدخل أنّها تستعمل لتحليل البيانات المالية والمقارنة بين الفترات المالية وبين الوحدات الاقتصادية.(Baker, et al, 2003:8)

ب. قائمة المركز المالي Financial statement position: هي قائمة تحتوي على معلومات مالية تخص البنود المتعلقة بالمركز المالي للوحدة الاقتصادية وأهمها(IFRS,M4,2009:3):

1. الأصول Assets: هي الموارد الاقتصادية المسيطر عليها من الوحدة الاقتصادية عن طريق أحداث سابقة والتي يتوقع منها تدفق منافع مستقبلية.
2. المطلوبات Liabilities: هي الالتزامات الحالية الناشئة عن أحداث ماضية، والتي سيؤدي تسديدها إلى التضحية بجزء من الموارد المسيطر عليها من الوحدة الاقتصادية.
3. حقوق الملكية Equity: هي الفرق بين أصول الوحدة الاقتصادية وخصومها.

ج. التغييرات في حقوق الملكية: هي قائمة تعكس التغيرات في حقوق المالكين خلال الفترة المشمولة بالتقرير الناتجة عن تعاملات حسابات المالكين، بما يوضح الزيادة أو النقصان في الموجودات في الفترة المالية الماضية، إذ تعرض معلومات تفصيلية عن عناصر الملكية بما في ذلك (IFRS,M6,2009:3) :

1. الدخل الشامل الذي يوضح بشكل مفصل أرصدة المبالغ العائدة إلى الوحدة الاقتصادية والحصص غير المسيطرة عليها.
2. التغييرات في السياسات المحاسبية والآثار المترتبة على تطبيقها بأثر رجعي أنّ وجد.
3. القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة، متضمنه الإفصاح عن الارباح أو الخسائر الناتجة عن الدخل الشامل وقيمة الاستثمارات والتوزيعات بأنّواعها أو أي معلومات أخرى تخص المالكين .

د. قائمة التدفق النقدي: تختص تلك القائمة بعرض التدفقات النقدية والتغييرات في النقد والنقد المكافئ للوحدة الاقتصادية لفترة إعداد التقارير وبشكل مفصل، وأنّ تلك المعلومات التي يقدمها مفيدة في تقييم القدرة النقدية للوحدة الاقتصادية وكذلك المقارنة بين التدفقات النقدية التشغيلية بين الوحدات

الاقتصادية ولفترات مختلفة وهو ما يعود بالمنفعة على أصحاب المصالح لأنّه لا يتأثر باستعمال المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات والأحداث بينها(IFRS,M7,2009:4)، وتقسم قائمة التدفق النقدي إلى(IFRS,M7,2009:10-14) :

1. التدفق النقدي التشغيلي: هي التدفقات النقدية التشغيلية للوحدة الاقتصادية الناتجة عن العمليات الجارية.

2. التدفق النقدي الاستثماري: يشتمل على أنّشطة الاستثمار والاستحواذ والتخلص من الموجودات طويلة الأجل وغيرها من الاستثمارات غير المدرجة ضمن النقد المكافئ.

3. التدفق النقدي التمويلي: هي الأنّشطة التي تؤدي إلى تغيرات في الملكية، كإصدار الأسهم والسندات والقروض والرهون العقارية وعقود الإيجار التمويلي.

ه. قائمة الملاحظات: هي القائمة التي تم اعتمادها مؤخراً لما تقدمه من بيانات ومعلومات تفصيلية عن العناصر التي لم تذكر ضمن القوائم السابقة فضلاً عن معلومات تخص نوع الوحدة الاقتصادية والبلد الأم والعنوان ووصف طبيعة نشاط الاقتصادي وتاريخ إصدار البيانات المالية أو أي معلومات أخرى.(IFRS,M8, 2009:4)

ثالثاً: الجهات المستفيدة من القوائم المالية Beneficiaries of the financial statements: أنّ المحاسبة ما هي إلا نظام معلومات متكامل يبدأ من قياس وتسجيل الصفقات المالية للوحدات الاقتصادية وتقديم المعلومات الناتجة عن تحليل وتبويب بياناتها كمعلومات إلى الجهات المستفيدة منها لاتخاذ القرارات بناءاً على التقارير الصادة من تلك الوحدات الاقتصادية، وكل منها يستفيد من المعلومات المالية بقدر تعلق الامر بعلاقته مع الكيان الاقتصادي سواء كأنّت جهات داخلية تمثل بالإدارة والمالكين أو جهات خارجية أخرى لها مصالح ومنافع وعلاقات مالية معها، وبالنتيجة فأنّ المحاسبة كنظام يختص بتجميع وتوصيل تلك المعلومات لغرض توفير أدوات مالية للأطراف الداخلية والخارجية تستفيد منها في معالجة حالة عدم التأكد،

وهناك عدة جهات تهتم بالمعلومات الواردة في القوائم المالية وهي(الججاوي، والمسعودي25:2014):

1. إدارة الوحدة الاقتصادية : أنّ الإدارة بصفتها المسؤول الرئيسي عن تحقيق الاهداف المخطط لها، فهي تهتم وبشكل مباشر بالمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لمعرفة نسبة ما تم أنّجازه من الاهداف من جهة ومن جهة أخرى فهي تريد توصيل رسائل إلى المالكين بأنّها تدير النشاط الاقتصادي بصورة توضحها النتائج المتحققة والتي يمكن التعبير عنها عن طريق الارقام الواردة في القوائم المالية.

2. المالكين: أنّ المالكين بصفتهم مقدمي رأس المال يهتمون بشكل رئيسي بالنتائج المتحققة ولأجل الاطمئنان على المركز المالي للوحدة الاقتصادية وصحة القرارات الاستثمارية المتخذة من قبلهم.

3. الدائنون والمقرضون: أنّ معرفة قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية تعطي الدائنون والمقرضون طمأنّينة لمدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذلك تقدير الجدارة الائتمانية.

4. الجهات الحكومية: أنّ الوحدات الاقتصادية تساهم بجزء من الناتج القومي للبلد بالنتيجة فهي تخضع لقوانين ذلك البلد ومنها الضريبية إذ تهتم الجهات الضريبية بالأرباح المفصح عنها في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية لغرض أتخاذ الاجراءات القانونية بتحصيل قيمة الضرائب المفروضة

على ممارسة النشاط الاقتصادي، وكذلك وزارة التخطيط التي تحتاج إلى معلومات لاستعمالها في توجيه وتنظيم الاقتصاد.

رابعاً: موثوقية المعلومات المالية Reliability of financial information: أنّ القوائم المالية تُعدّ من أهم المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين والتي يجب أنّ تُعدّ على أساس من الموثوقية التي نصت عليه المعايير الدولية والتمثيل الصادق لنشاط الوحدة الاقتصادية وما يتضمنه من خصائص فرعية تعزز من دقة القرارات المتخذة على أساسها والموثوقية تعني أنّ نوعية المعلومات المالية التي أفصح عنها في القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها في أتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصالح وأنّها تمثل بصدق ودون تحيز أو خطأ مقصود أو غير مقصود المعاملات أو الأحداث ذات الطبيعة المالية للفترة التي الماضية وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية(ISAB) أنّ الموثوقية في المعلومات المالية تتحقق عن طريق توفر خصائص فرعية هي(الجوهر،2011:114) :

1. التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أنّ تمثل بصدق الأنّشطة الاقتصادية.

2. جوهر المعلومة: من المهم جداً أنّ تكون العمليات المالية عرضت طبقاً لجوهرها وليس شكلها القانوني فقط.

3. الحياد: يقصد به أنّ تكون المعلومات المالية غير منحازة لجهة ما تستفيد منها لمصلحتها سواء كأنّت الادارة أو أي جهة أخرى.

4. الحيطة والحذر: يجب الحذر في اتخاذ قرارات القديرات المبينة على حالات عد التأكد تجنباً لتضخيم أو تخفيض قيمة البنود الظاهرة في القوائم المالية.

5. الاكتمال : أنّ موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية تفترض أنّ المعلومة المفصح عنها تكون كاملة لاتخاذ القرارات من الناحية المادية والاقتصادية.

أنّ اختلاف الاساليب المحاسبية في أعداد القوائم المالية ورغبة الادارة في أظهار ما يؤدي إلى استمرار عملها وزيادة ثقة المالكين أدى إلى ضرورة التأكيد على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ومدى قدرتها على التعبير الحقيقي عن نشاط الوحدة الاقتصادية، ومدى تأثير استعمال أساليب المحاسبة الابداعية في التأثير على نتائج الأعمال عن طريق تضليل متخذي القرارات الاستثمارية وبما يحقق الهدف من التلاعب، بات لزاماً على مدققي القوائم المالية أتخاذ إجراءات تزيد ثقة أصحاب المصالح بما يتم تقديمه من معلومات مالية تتمتع بالموثوقية والتمثيل الصادق للاعتماد عليها تحليل المركز المالي والتنبؤ بالمستقبل المالي للوحدة الاقتصادية.(أسماعيل،2014:241)

خامساً: العلاقة بين القرارات الاستثمارية و القوائم المالية The relationship between investment decisions and financial statements: أنّ القوائم هي تقرير يلخص الوضع المالي للوحدة الاقتصادية لفترة معينة من الزمن والتي تتضمن توضيح لتدفق الموارد والأرباح والخسائر المتحققة، أنّ الافصاح عن تلك القوائم يعد وسيلة للوحدة الاقتصادية من أجل أيصال نتائج أعمالها إلى المساهمين والدائنين والمستثمرين المحتملين لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية وأنّ الحاجة للتنبؤ والتحليل والتخطيط المالي واتخاذ القرارات ومقارنة وتقييم الوحدة الاقتصادية تتطلب أتخاذ القرارات الاستثمارية بناءً على معلومات مالية توضح قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الهدف من الاستثمار في أصولها وهو ما يسعى أليه المستثمرون بصورة

عامة(Blessing & Onoja,2015:23)، أنّ الهدف من تحليل كيفية استعمال أصحاب المصالح للمعلومات المقدمة في القوائم المالية بالصورة التي تتيح لهم تحقيق أكبر قدر من المنافع التي يمكن أنّ تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية التي يمكن أنّ تؤدي إلى تغييرات في نظرتهم إلى طرق قياس النشاط الاقتصادي كما أنّ القوائم المالية تزود متخذي القرار بخيارات إضافية من أجل التأكد من دقة وموثوقية اتخاذ القرارات بصفتهم مقدمي رأس المال أو غيرهم من أصحاب المصالح(المسعودي، والجبوري،53:2016)، ويمكن تمثيل الهدف من القوائم المالية على النحو المحدد بالشكل(2-1) الاتي:

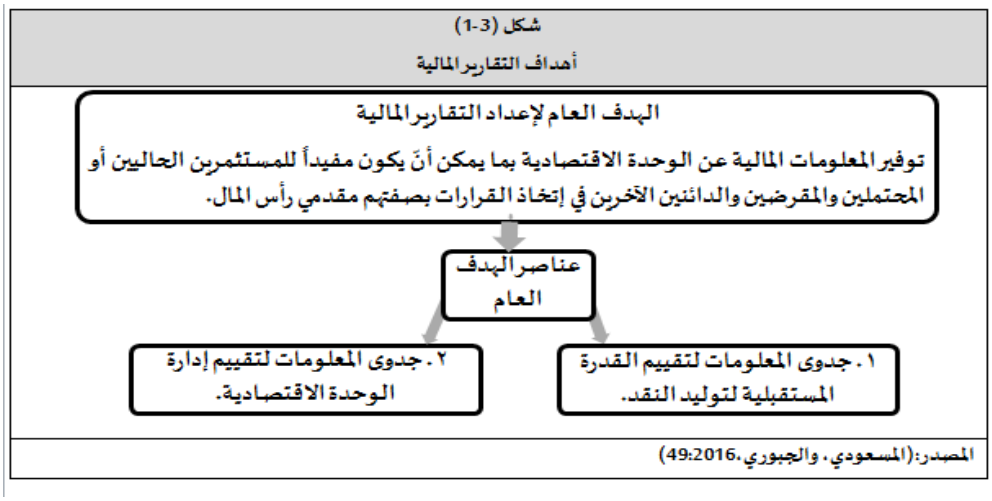

المبحث الثالث

قياس موثوقية القوائم المالية

The Measure Reliability of Financial Statements

لبيان إمكانية قياس درجة الموثوقية للقوائم المالية سيتم الاعتماد على نموذج (KYTHREOTIS,2014:9) الذي يستعمل لقياس موثوقية القوائم المالية والقائم على أساس النموذج الذي وضعه(White,2007) عن طريق الاعتماد على التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي وعلاقته بالموجودات المتداولة والالتزامات قصيرة الاجل التي تولد الايرادات التشغيلية أعتماداً على إمكانية استردادها أو تسويتها في غضون اثني عشر شهر، باستعمال نموذج الانحدار الخطي البسيط ومعامل جودة الانحدار(R^2) والذي يعكس مقدار التأثير ودرجة الموثوقية والاعتماد على المعلومات الواردة في قوائمها المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية من مستعملي تلك المعلومات وبحسب الآتي:-

$$Reliability(CFO_{+1}) = A0 + B1*Accr_{it} + B2*Cpcf_{it} + B3*Def_{it+1} + \varepsilon_{i,t+1}$$

إذ أنّ:

$Accr_{it}$= (صافي المدينون – المطلوبات المتداولة – المخزون) / أجمالي الموجودات للسنة الماضية.

$Cpcf_{it}$= الإيرادات التشغيلية قبل الأندثارات/ أجمالي الموجودات للسنة الحالية – المستحقات في الفقرة السابقة $Accr_{it}$.

Def_{it+1}= (الموجودات المتداولة + المخزون) / اجمالي الموجودات للسنة الحالية.

$\varepsilon_{i,t+1}$: يفترض أنّ نسبة معامل الخطأ هي صفر.

أولاً: عينة البحث: سيعتمد الباحث في تطبيقها على القوائم المالية لعينة من الوحدات الاقتصادية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تم اختيار (4) وحدات اقتصادية تمثل الأعلى صعوداً والاكثر انخفاضاً لسنة 2015 وبحسب الآتي:

1. مدى توافر المعلومات والقوائم المالية عن نشاطها الاقتصادي.
2. أدراجها واستمرارية ممارسة نشاطها الاقتصادي ضمن مدة البحث.

وستشتمل عينة البحث وكما موضح في الجدول (3-1) وبحسب الآتي:

جدول (3-1)
عينة البحث (دينارعراقي)

	الوحدات الاقتصادية	تاريخ التأسيس	تاريخ الادراج	القيمة السوقية نهاية 2015	نسبة التغيرفي سعرالسهم في 2015
الاعلى صعوداً	إنتاج الألبسة الجاهزة	1976/5/31	2004/7/25	21,729,000,000	%61.4
	بغداد لصناعة مواد التغليف	1962/5/27	2004/7/25	20,840,000,000	%13.5
الاكثر انخفاضا	مدينة ألعاب الكرخ	1989/3/16	2004/7/25	5,860,000,000	%66-
	مصرف دجلة والفرات	2005/8/24	2010/5/11	27,000,000,000	%59.1-

وفي أدناه نبذة عن عينة البحث تبين نوع النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية.

1. إنتاج الألبسة الجاهزة: أسست بتاريخ 1976/5/31 في بغداد، بهدف إنتاج الملابس الجاهزة والتجارة العامة كمساهمة مختلطة بنسبة مساهمة للقطاع العام 64% ونسبة مساهمة 36% للقطاع الخاص وأدرجت في السوق بتاريخ 2004/7/25 برأسمال بلغ (360,000,000) ثلاثمائة وستون مليوناً ديناراً عراقياً،

2. بغداد لصناعة مواد التغليف: أسست بتاريخ 1962/5/25 في بغداد، كمساهمة خاصة (100%) بهدف إنتاج كارتون وصناديق التغليف وأدرجت في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2004/7/25 برأسمال قدره (90,000,000) تسعون مليوناً ديناراً عراقياً.

3. مدينة ألعاب الكرخ: أسست مدينة ألعاب الكرخ بتاريخ 1989/3/16 في بغداد، كمساهمة خاصة (100%) بهدف تقديم الخدمات الترفيهية والسياحية للعوائل العراقية، وأدرجت بتاريخ 2004/7/25 في البورصة برأسمال مقداره (60,000,000) ستون مليوناً ديناراً عراقياً،

4. مصرف دجلة والفرات: أسس بتاريخ 2005/8/24 كمساهمة خاصة(100%) في بغداد، وأدرج في السوق 2010/5/11 برأسمال بلغ (50,000,000,000) خمسين ملياراً ديناراً عراقياً، لممارسة الاعمال المصرفية كافة، بما ينسجم مع الشريعة الإسلامية من فتح الحسابات والاعتماد المستندي والحوالات والادخار واعمال الصيرفة والتحويل الخارجي،

ثانياً: قياس موثوقية القوائم المالية: لغرض قياس موثوقية القوائم المالية كان لزاماً استخراج المعلومات المالية وتصنيفها بما يتلاءم ومتغيرات الموثوقية لعينة البحث وبحسب الآتي:

جدول(3-2)

المدينون (دينارعراقي)

ت	الوحدة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	1,013,711,785	961,538,715	1,669,922,822	926,564,512	912,146,197
2	بغداد لمواد التغليف	33,554,453	74,031,023	76,331,023	91,376,128	68,409,187
3	مدينة العاب الكرخ	50,904,521	904,521	276,054,521	10,404,521	34,521
4	مصرف دجلة والفرات	103,577,182,599	69,363,107,350	72,168,336,580	66,759,050,149	63,476,314,248

جدول(3-3)

المطلوبات المتداولة (دينارعراقي)

ت	الوحدة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	1,314,997,513	1,131,450,364	1,620,486,165	950,202,070	961,773,750
2	بغداد لمواد التغليف	24,617,363	5,545,054	5,139,752	18,290,852	5,307,624
3	مدينة العاب الكرخ	21,956,151	32,642,819	28,283,132	26,652,432	25,680,241
4	مصرف دجلة والفرات	35,338,545,953	19,037,781,518	1,663,562,238	52,126,963,746	81,065,801,248

جدول(3-4)

المخزون (دينارعراقي)

ت	الوحدة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	282,653,604	235,867,896	239,461,463	230,490,960	218,187,707
2	بغداد لمواد التغليف	50,798,929	50,221,022	121,721,021	204,875,771	212,725,771
3	مدينة العاب الكرخ	5,883,893	6,070,143	6,070,143	3,318,893	2,901,893
4	مصرف دجلة والفرات	0	0	0	0	0

جدول(3-5)

أجمالي الموجودات للسنة السابقة (دينارعراقي)

ت	الوحدة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	7,965,003,815	2,836,864,258	2,693,038,607	3,230,849,629	2,736,659,998
2	بغداد لمواد التغليف	329,774,484	568,478,891	555,137,931	1,134,911,780	1,105,515.68
3	مدينة العاب الكرخ	281,004,292	350,189,339	497,113,701	686,384,928	801,521,694
4	مصرف دجلة والفرات	198,691,231,734	273,143,082,817	374,308,956,427	305,576,557,394	275,745,114,090

جدول(3-7)

الإيرادات التشغيلية قبل الأندثارات/ اجمالي الموجوداتللسنة الحالية

ت	الوحدة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	5.12	1.96	0.50	0.30	0.38
2	بغداد لمواد التغليف	0.25	0.30	0.16	0.10	0.05
3	مدينة العاب الكرخ	1.38	1.15	0.94	0.81	0.86
4	مصرف دجلة والفرات	0.05	0.07	0.08	0.04	0.16

جدول(3-6)

المتغير الاول $Accr_{it}$

ت	الوحدة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	0.0733-	0.1430-	0.0706-	0.0787-	0.0979-
2	بغداد لمواد التغليف	0.1269-	0.0321	0.0910-	0.1161-	0.1353-
3	مدينة العاب الكرخ	0.0821	0.1080-	0.4862	0.0285-	0.0356-
4	مصرف دجلة والفرات	0.3434	0.1842	0.1884	0.0479	0.0638-

جدول(3-8)

المتغير الثاني($Cpcf_{it}$)

ت	الوحدة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	5.19	2.11	0.57	0.38	0.48
2	بغداد لمواد التغليف	0.37	0.27	0.25	0.22	0.5164
3	مدينة العاب الكرخ	1.30	1.26	0.46	0.84	0.90
4	مصرف دجلة والفرات	-0.29	-0.11	-0.11	-0.01	0.22

جدول(3-9)

الموجودات المتداولة (دينارعراقي)

ت	الوحدة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	2,694,803,624	2,559,235,899	2,111,088,273	1,189,473,693	1,186,222,865
2	بغداد لمواد التغليف	325,535,377	225,078,263	657,921,258	533,705,534	358,141,519
3	مدينة العاب الكرخ	252,308,729	404,716,693	608,362,720	137,000,670	84,858,658
4	مصرف دجلة والفرات	249,874,891,397	346,981,162,921	278,074,898,437	250,607,346,309	329,641,542,347

جدول(3-10) المتغير الثالث (Def_{it+1})						
ت	الوحدة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	1.0496	1.0379	0.7275	0.5189	0.5175
2	بغداد لمواد التغليف	0.6620	0.4959	0.6870	0.6681	0.5164
3	مدينة العاب الكرخ	0.7373	0.8263	0.8952	0.1751	0.1059
4	مصرف دجلة والفرات	0.9148	0.9270	0.9100	0.9088	0.9424

جدول(3-10) المتغير الثالث (Def_{it+1})						
ت	الوحدة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	1.0496	1.0379	0.7275	0.5189	0.5175
2	بغداد لمواد التغليف	0.6620	0.4959	0.6870	0.6681	0.5164
3	مدينة العاب الكرخ	0.7373	0.8263	0.8952	0.1751	0.1059
4	مصرف دجلة والفرات	0.9148	0.9270	0.9100	0.9088	0.9424

ولبيان مدى تأثير موثوقية المعلومات المالية في قيمة الوحدة الاقتصادية تم حساب القيمة السوقية لعينة البحث للفترة الزمنية وأجراء الاختبارات الاحصائية المنسبة لمعرفة تأثيرها بواسطة اختبار (T) وكما مبين في الجدول (3-11) وبحسب الآتي:

جدول(3-11) القيمة السوقية (دينارعراقي)						
ت	الوحدة الاقتصادية	2011	2012	2013	2014	2015
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	8,640,000,000	10,500,000,000	7,965,000,000	13,461,000,000	21,729,000,000
2	بغداد لمواد التغليف	3,726,000,000	2,268,000,000	2,938,000,000	1,836,000,000	20,840,000,000
3	مدينة العاب الكرخ	2,625,000,000	2,530,000,000	2,833,800,000	8,625,000,000	5,860,000,000
4	مصرف دجلة والفرات	42,500,000,000	42,500,000,000	59,000,000,000	66,000,000,000	27,000,000,000

جدول(3-12)
تأثيردرجة الموثوقية في القيمة السوقية

ت	الوحدة الاقتصادية	R^2	T_{cal}	T_{tab}	Sign
1	أنتاج الالبسة الجاهزة	.699	8.729	2.353	معنوية
2	بغداد لمواد التغليف	.872	21.481	2.353	معنوية
3	مدينة العاب الكرخ	.871	8.901	2.353	معنوية
4	مصرف دجلة والفرات	.677	3.139	2.353	معنوية

أن دلالة الجدول (3-12) تشير وبوضوح إلى صحة فرضية البحث " أنّ موثوقية ومصداقية المعلومات المالية تؤثر بشكل مباشر في القرارات الاستثمارية المتخذة من قبل المستثمرين التي تنعكس على قيمة الوحدة الاقتصادية "عن طريق وجود تأثير معنوي لموثوقية المعلومات المالية في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية، والذي يمكن تأكيده بدلالة الجدول (3-13) باستعمال خاصيتي الارتباط والانحدار بين المتغيرين (X,Y)عن طريق معادلة الانحدار الخطي البسيط (Y= BX+a) وبيان مدى الارتباط بينهما باستعمال معامل ارتباط بيرسون ولمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل (درجة الموثوقية) على المتغير التابع (قيمة الوحدة الاقتصادية) تتبين النتائج الظاهرة وبحسب الآتي:

جدول (3-13)
قيم معامل الارتباط وقيم (F-R^2-β-P.value)لنماذج الإنحدار

المتغيرالمستقل(X)	Correlation	F_{cal}	P.value	R^2	B	المتغيرالتابع(Y)
درجة الموثوقية	.630	4.885	.402	.630	3.064	قيمة الوحدة الاقتصادية
F_{tab} = 3.00693						

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

أنّ دلالة الموثوقية في المعلومات المالية تُمكن المستفيدين من القوائم المالية بمعرفة مدى دقة إفصاح الوحدة الاقتصادية عن نشاطها المالي وأنّ اختلاف نسبتها بين الوحدات الاقتصادية عينة البحث وتباينها بصورة كبيرة في بعض الأحيان يعود لاختلاف طرق إعداد القوائم المالية وضعف إعدادها لدى البعض، ومنها عدم إعداد كشف التدفق النقدي بصورة تفصيلية على المستوى التشغيلي والتمويلي والاستثماري أو إعداده بصورة أجمالية لا توضح نتائج نشاطها الاقتصادي ويستنتج من ذلك الآتي:

1. أنّ عملية اعداد القوائم المالية تواجه بعض التحديات كعدم وضوح بعض الفقرات في المعايير الدولية.
2. اعتماد الجهات المستفيدة على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ القرارات يزيد من ضرورة اصدار معايير توضيحية لأعدادها.

3. عدم إلتزام الوحدات الاقتصادية العراقية العاملة ضمن بيئة الاعمال بأعداد القوائم المالية الواردة في المعيار (1) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (ISAB).
4. ابتعاد البيئة العراقية عن تطبيق تقنية نظم المعلومات في الإبلاغ يؤدي إلى التأخير في أيصال نتائج الأعمال والذي يؤثر على القرارات المتخذة من قبل أصحاب المصالح.

ثانياً: التوصيات:

1. أن الحصول على المعلومات المالية التي تتمتع بدرجة من الموثوقية تُّعد من العوامل المهمة في أتخاذ القرارات الاستثمارية.
2. الاهتمام بطرق أعداد القوائم المالية من الوحدات الاقتصادية وضرورة اعتماد الافصاح الالكتروني في نشر القوائم المالية الذي يزيد من دقة القرارات الاستثمارية المتخذة من المستفيدين.
3. إقامة دورات تطويرية لمعدي البيانات المالية ومستخدميها للتعرف على أخر ما توصلت أليه تقنيات أعداد القوائم المالية.
4. أن عملية أتخاذ القرار الاستثماري يعتمد على عدة متغيرات منها درجة الموثوقية في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالإضافة إلى عوامل أخرى قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.
5. أن الافصاح عن البيانات المالية لهُ دور ايجابي في تعزيز موثوقية اتخاذ القرارات من أصحاب المصالح.

المصادر

Reference

1. المعيار المحاسبي الدولي(1)، (عرض البيانات المالية)، لجنة معايير المحاسبة الدولية (ISAB)،2004، المملكة المتحدة، ص557-607.
2. أسماعيل، مجبل دواي،(2014)، (اثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية)، جامعة القادسية، مجلية العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد16، العدد3، العراق.
3. الججاوي طلال محمد علي والمسعودي حيدر علي، (المحاسبة المالية المتوسطة)، دار الكتب موزعون ـ ناشرون، ط 2، كربلاء، العراق، 2014.
4. الجعارات، خالد جمال(2012)، (خصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 33، العراق.
5. الجوهر، كريمة علي كاظم، (2011)، (العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة)، جامعة بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، العراق.
6. الزبيدي، فراس خضير،(2013)، (اثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في اسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، جامعة القادسية، مجلية العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد16، العدد3، العراق.

7. المسعودي، حيدر علي جراد، الجبوري، علي خلف كاطع،(2016)، (تأثير جودة الابلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية)، جامعة كربلاء، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق.
8. مشتهى، صبري ماهر، حمدان، علام محمد، شكر، طلال حمدون، (2011)، (مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي)، الجامعة الاردنية، مجلة العلوم الإدارية، المجلّد 38، العدد1، الأردن.
9. IFRS4, (Module 4 – Statement of Financial Position), International Accounting Standards Board, UK, 2009, pp.1-32.
10. IFRS6, (Statement of Changes in Equity and Statement of Income and Retained), International Financial Reporting Standard, UK, 2009, pp.1-23.
11. IFRS7, (Statement of Cash Flows), International Financial Reporting Standard, UK, 2009, pp.1-69.
12. IFRS8, (Notes to the Financial Statements), International Financial Reporting Standard, UK, 2009, pp.1-59.
13. Baker, C. Richard, Ding, Yuan, Stolowy, Hervé, (2003), (Income statements by nature and analysis of company performance - an application to U.S. airline companies), University of Massachusetts Dartmouth, www.econpapers.repec.org/USA, pp.1-43.
14. Blessing, Anaja & Onoja, Emmanuel E., (2015),(THE ROLE OF FINANCIAL STATEMENTS ON INVESTMENT DECISION MAKING), European Journal of Business, Economics and Accountancy Vol.3, No.2,United Kingdom, pp.12-38.
15. KYTHREOTIS, Alexios, (2014), (MEASUREMENT OF FINANCIAL REPORTING QUALITY BASED ON IFRS CONCEPTUAL FRAMEWORK'S FUNDAMENTAL QUALITATIVE CHARACTERISTICS),EUROPEAN JOURNAL OF ACCOUNTING, FINANCE & BUSINESS, Vol.3, ROMANIA, pp.4-28.
16. Leauanae, Joseph L., & Rasmussen Derk G., (2002), (Truth or Dare: Assessing the Reliability of Financial Statements), Sage Forensic Accounting, USA, pp1-8.
17. http://accountingexplained.com/financial/principles/qualitative-characteristics.